الكتب والمكتبات في الجزائر

قراءة تاريخية

د. سفيان لوصيف

أستاذ التاريخ المعاصر
جامعة فرحات عباس
سطيف – الجمهورية الجزائرية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

سفيان لوصيف، الكتب والمكتبات في الجزائر: قراءة تاريخية.- دورية كان التاريخية.- العدد الثاني والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٣. ص ١٧٧ – ١٨١.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

مُلَخّص

تتناول هذه الدراسة سياسة الدولة الجزائرية تجاه الكتب والمكتبات وأثرهما في تكريس فعل القراءة ، حيث سعت الدولة بعد الاستقلال إلى الاهتمام بالحياة الفكرية والثقافية عامة، ومن هنا برز الاهتمام بإنتاج الكتاب وتوفير المكتبات في سائر أنحاء الجزائر، وذلك لتعميم الثقافة ونشر الوعي الفكري والثقافي في الأوساط الشعبية لاسيما لدى الفئة المثقفة.

مُقَدِّمَة

يندرج الحديث عن دور الكتاب في إطار الحديث عن الثقافة، لأن الكتاب كان ولا يزال أداة تواصل بين الأجيال والأمم، فهو يشكل الوسيلة الأساسية في تناقل المعرفة وتأمينها من الزوال، إضافة إلى دوره في التنشئة الاجتماعية للفرد وتوسيع آفاقها، نظرًا لما للفرد من أثر إيجابي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالكتاب ثقافة وتوجيه، معرفة وتعليم، غذاء للعقل يكتسب الكتاب أهمية فائقة لدى الطامحون لبناء شخصياتهم على أسس متينة تواكب تطور العصر، وما يأتي به بل وما كان عليه قبل أن يصل في نشر معلوماته، فاستطاع الكتاب كصناعة أن يحافظ على تقديم مادته بما ينسجم مع متطلبات دوره بالحياة الثقافية والفكرية، لاسيما وأن الكتاب قد غدا أحد أهم وسائل التثقيف والوعي.[1]

أصبحت المكتبات في وقتنا الحاضر من أهم المؤسسات التي تنشر الثقافة والمعرفة والتربية بين جميع أفراد المجتمعات بنسب متفاوتة كما أنها تساهم مساهمة جلية في حفظ التراث المخطوط والمطبوع، بالإضافة إلى جوانب ووظائف أخرى تقوم بها مثل الوظائف الاجتماعية وغيرها، فقد مضى العهد الذي كانت تعتبر فيه المكتبة مخزنًا للكتب، أو مظهرًا من مظاهر التفاخر التعليمي التي تحرص فيه على الزخارف والشكل دون الجوهر والمخبر. أصبحت المكتبة في مفهومها التربوي الحديث جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية ذاتها، وجزءًا من البرنامج الدراسي والمنهج التعليمي، ولكي تتضح الصورة أمامنا ينبغي لنا أن نتعرف على أهم وظائف المكتبة.

إن المكتبات تهتم بجميع مجالات المعرفة ولها وظائف أساسية تقوم بها من أجل نشر الفائدة المرجوة منها وهي:

وظيفة تثقيفية: تتمثل في الحرص على توفير المواد وتقديم الخدمات التي تكفل للمستفيد منها تنمية التذوق الفني والجمالي، فضلاً عن التكيف مع ظروف المجتمع.

وظيفة تعليمية: تتمثل في دعم المنهج الدراسي التعليمي بالمراجع الأساسية بالمواد.

وظيفة إعلامية: تتمثل في الحرص على توفير مقومات الإحاطة بالأحداث الجارية والقضايا التي تهم مجتمع المستفيدين، والتحديات التي تواجهه الأمة الإسلامية.

وظيفة ترويحية: تتمثل في الحرص على المواد التي يمكن أن يستفيد منها أفراد المجتمع من خلال إزالة وقت الفراغ في التسلية

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

المفيدة، سواء كانت عن طريق قراءة الكتب أم المجلات العامة أم المطبوعات بوجه عام، أم عن طريق التسجيلات السمعية أو البصرية.

سياسة الدولة الجزائرية تجاه الكتب والمكتبات

إن المكتبة هي مركز التعليم مدى الحياة فهي تقدم المعرفة بجميع أنواعها ومجالاتها لمختلف الأعمار وجميع مستويات الثقافة، فالمكتبة لها أهميتها الثقافية والتعليمية سواء بعد انتهاء الطلاب من دراستهم أو أثناءها، فهي تحوي نتائج خبرات وتجارب وأفكار السابقين في العلوم المختلفة بحيث لا يستغني عنه طالب العلم والمعرفة، فهناك معلومات أساسية يحتاجها الطالب على جميع المستويات، فالكيميائي مثلاً لا بد أن يعرف الكثير من المعادلات الأساسية ورجل التاريخ يجب أن يتذكر الكثير من الحقائق حتى يكون لديه معين أو أساس لفكره، ونفس الشيء بالنسبة لمختلف التخصصات، أي أن هناك مستويات أساسية للمعرفة لابد من تحقيقها.

في إحصائيات لليونسكو كتاب واحد لربع مليون عربي سنويًا، ويبلغ معدل القراءة في العالم العربي ست دقائق في السنة، وينشر في البلدان العربية سنويًا كتاب واحد لكل ربع مليون شخص حسب إحصائيات حديثة لليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتشير نفس الإحصاءات إلى أن العالم العربي يصدر كتابين مقابل (١٠٠) كتاب يصدر في دول أوروبا الغربية، علما بأن هذه الأخيرة تنشر كل سنة كتابًا لكل خمسة آلاف شخص، كما أن مدة القراءة في السنة تبلغ (٣٦) ساعة في الغرب،[٢] ويرجع الخبراء أسباب تدني إنتاج الكتاب في العالم العربي ومنها الجزائر إلى عوامل اقتصادية، وسياسية، وثقافية، واجتماعية، ونحصرها في:

- التكلفة المرتفعة للكتاب سواء الطبع أو النشر أو التوزيع أو الاقتناء، فصناعة الكتاب تتطلب تكاليف مالية باهظة في جميع عمليات الإنتاج خاصةً أثناء الطبع والتوزيع.
- ضعف البنيات التحتية الثقافية والتربوية كدور الشباب والثقافة، المكتبات، الجمعيات الثقافية.[٣]
- ضعف نسبة القراءة، وخصوصًا الكتاب نظرًا لعدة عوامل كالفقر والبطالة والجهل والأمية.
- إشكالية توزيع الكتاب بالبوادي والأرياف التي تعرف أزمة ثقافية وتفشي الأمية.
- منافسة الكتب المشرقية والأجنبية للكتاب الجزائري.
- عزوف المدرسين والمثقفين عن القراءة والمطالعة لاعتبارات ذاتية وموضوعية.[٤]

كانت الكتب والمكتبات قبل الاستقلال في يد المستعمر الفرنسي، بينما الجزائريون يحرمون منها، كانت هناك مكتبة عمومية وطنية، ومكتبة جامعية، ومكتبات ولائية، وأخرى بلدية، بالإضافة إلى مكتبات عسكرية حيث ينشط القطاع العسكري الفرنسي، وكلها مكتبات في الواقع تخدم المصالح الفرنسية كما تخدم الاستشراق في أوسع معانيه، والمسئولون عنها فرنسيون بينهم عون جزائري في درجة أقل تقضي المصلحة وجوده كالترجمة، وقراءة الخطوط، والعناوين العربية.[٥]

المكتبات العامة

شعرت الجزائر منذ الوهلة الأولى بأهمية المكتبات العامة ودورها فراحت تبني وتؤسس مثل هذه المؤسسات المعرفية داخل البلديات ودور الثقافة، كما ألقت الدولة على عاتقها مسؤولية توفير الأوعية الفكرية وفضاءات المطالعة لسواد الشعب، مساهمة من جهة في محو الصورة التقليدية للمكتبة في ذهنية الفرد الجزائري، ومن جهة أخرى سد الثغرات التي لم تستطع باقي المؤسسات الثقافية القيام بها، وعليه فالاهتمام برؤية أو مقاربة سوسيولوجية شاملة للمكتبات العامة الجزائرية فترة الستينيات والسبعينيات، من شأنها أن توضح بصورة أكثر عمقًا الطرق والوسائل والإمكانات الكفيلة التي يمكن الاستفادة منها في تأدية هذه المرافق دورًا كبيرًا في خدمة المجتمع والثقافة، ودراسة ما يمكن أن تقوم به المكتبات العامة في تقويم السلوك لدى شرائح المجتمع.[٦]

لا يكون نجاح التنمية إلا من خلال سياسة ثقافية تطال نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية والإعلامية، ووضع سياسة ثقافية بمشاركة جميع المثقفين للحفاظ على التراث والقيم الروحية والأخلاقية، وتوفير شروط الإنتاج والإبداع الثقافي والاعتناء بمؤسساتها وهيئاتها والتنسيق فيما بينها، ومن ثَمَّ كانت المكتبات حجر أساس في بناء الصرح الثقافي الوطني، ومن خلاله وضعت سياسة للمعلومات عبر وضع تصور لتخطيط وطني محاوره حفظ التراث الثقافي الوطني وإبراز قيمته، وذلك بجمعه وتوثيقه وحفظه بأحدث الأساليب ثم نشره وبثه والتعريف به، وإعادة الاعتبار للكثير من جوانبه ودمجها دمجًا حيًا بواقع الحياة الثقافية القائمة.

المكتبة الجامعية

كانت المكتبة الجامعية قد تضررت كثيرًا بسبب الحريق الذي عانت منه سنة ١٩٦٢ على يد منظمة الجيش السري، وفي ديسمبر ١٩٦٢ تشكلت لجنة دولية برئاسة وزير التربية لإعادة إعمار المكتبة،[٧] بغرض ترقية الكتاب وجهت تعليمة منذ ١٩٧١ إلى جميع إدارات الوزارة، وإلى مختلف مصالح الشركة الوطنية للنشر والتوزيع والمكتبة الوطنية والإذاعة والتلفزيون.

- الذكرى العاشرة للاستقلال يجب أن تكون متميزة في جميع القطاعات بما فيها الثقافية لاسيما في مجال إنتاج الكتاب والدوريات كمًا وكيفًا.
- إعلان هيئة اليونسكو سنة ١٩٧٢ عام المعرض الدولي للكتاب عبر العالم.
- تكوين لجنة مصغرة تعد برنامج عمل سنة ١٩٧٢ بغاية النهوض بالكتاب.[٨]

دورية إلكترونية، مُحكّمة، ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

تخدم المكتبة الجامعية مجتمع الجامعة بكل عناصره من طلبة المرحلة الجامعية، وطلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس والباحثين المتفرغين، والعاملين بالجامعة، فضلاً عن امتداد خدماتها بحيث تشمل أيضًا الباحثين من خارج الجامعة.

أهداف ومهام المكتبة الجامعية:

(١) خدمة المناهج التعليمية، وذلك لأن طبيعة التعليم الجامعي تجعل الاعتماد كليًا على المكتبة من أجل خدمة مناهج الدراسة في تلك الجامعة، ولذا وجب أن تمتلك المكتبة جميع المواد التي تخدم المناهج الدراسية في تلك الجامعة.

(٢) مساعدة الطلاب على تحضير أبحاثهم وكتابة رسائلهم التي يكلفون القيام بها والتي هي قسم أساسي من دراستهم، ولا يمكن أن ينالوا درجاتهم العلمية دون إنجازها بنجاح.

(٣) مساعدة الأساتذة في إعداد بحوثهم ومحاضراتهم التي يلقونها على طلابهم في جميع حقول المعرفة الإنسانية.

(٤) مساعدة الأساتذة والطلاب والباحثين عمومًا على القيام بالأبحاث المبتكرة التي تغني المعرفة الإنسانية وتنميها وتشكل مساهمة جديدة في حقل الاختصاص.

(٥) المكتبة الجامعية مركز كبير ومهم من مراكز نشر وتوزيع المعلومات والأبحاث التي يقوم بها الطلاب والأساتذة والباحثون، ولذلك واجب على المكتبة أن تنشر البحوث القيمة، وأن تطبعها وأن توزعها.

(٦) المكتبة الجامعية مركز لتبادل المعلومات والخدمات المكتبية مع جميع مكتبات البحث في العالم، وذلك عن طريق الاتصال المباشر والشخصي مع مختلف جامعات العالم من أجل تبادل الكتب والنشرات والدوريات والخدمات وما شابه ذلك.

(٧) المكتبة الجامعية مركز لنقل التراث العالمي من اللغة المحلية وإليها، ذلك أن المعرفة الإنسانية تزاد باستمرار، وكثير من الكتب بلغات أجنبية تحوي معلومات مفيدة وأساسية بالنسبة لمَنْ لا يعرفون تلك اللغة، فواجب المكتبة الجامعية نقل مثل هذه الكتب الأساسية إلى اللغة المحلية، وفي حالة عدم توافر الإمكانات عليها أن تصدر نشرة شهرية تحوي ملخصًا وافيًا باللغة المحلية لمحتويات مثل هذه الكتب الجيدة ليطلع عليها الباحثون.

(٨) المكتبة الجامعية مركز لتدريب العاملين في حقل المكتبات من غير المتخصصين على أعمال المكتبات، ويكون ذلك عن طريق عقد الدورات التدريبية، وإصدار النشرات التي تساعد في رفع مستوى العاملين غير المتخصصين.

(٩) المكتبة الجامعية مركز إشعاع ومصدر من مصادر تطوير علم المكتبات نفسه، وذلك عن طريق الدعاية لهذا العلم وجذب أفضل العناصر له، وإيفاد المبعوثين للتخصص العالي، وإصدار المجلات والنشرات البحثية، وكل ما من شأنه أن يرفع من شأن هذا العلم.

السياسة الوطنية للكتاب

لقد استلزم وضع سياسة وطنية للكتاب أن تكون أوسع وأكثر تناسقًا مما مضى، خلال الفترة التي كان فيها أحمد طالب وزيرًا على القطاع طبعت **الشركة الوطنية للنشر والتوزيع** حوالي (٥٠٠٩) كتاب والرقم ضئيل يبرره الوزير بقوله:[٩] "وقد يعتبر هذا الرقم ضئيلاً بالقياس إلى إنتاج البلدان الأخرى، لكنه إيجابي إذا ما قورن بالسنوات السالفة وحتى اللاحقة". كان نشاط الكتاب منحصرًا في عهد الاستعمار في المدن الكبرى يقصد بالدرجة الأولى السكان الأوروبيين، فبعد سنة ١٩٦٦ استمر الحال رغم ازدياد عدد السكان من جهة ورغم انتشار التعليم في القرى الصغيرة، وهكذا نلاحظ أن (٦٠٧) بلدية الموجودة في الجزائر سنة ١٩٧٨ لم توجد بها مكتبة.[١٠]

انحصرت سياسة الكتاب في التوزيع والنشر، ومعنى هذا أن الشركة الوطنية للنشر والتوزيع لها صلاحية الاحتكار في توزيع الكتاب، لم يتخذ قرار بإعطاء احتكار الطبع والنشر للشركة الوطنية لكن هذا الاحتكار بقي مُعلقًا، وهو مرتبط بالتوزيع وهذه الوضعية عرقلت شيئًا فشيئًا عملية الطبع والنشر في الجزائر، ورغم ذلك نجد بعض الخواص يقومون بنشاط مثل مطبعة البعث قسنطينة، وتمتلك الشركة الوطنية للنشر والتوزيع (٣٣) مكتبة موزعة على (١٢) ولاية وليس لها مكتبات في حوالي (١٨) ولاية، هناك فراغ في سياسة توزيع الكتاب والموزع منه يكاد يكون أجنبيًا، فمن ناحية استيراد الكتاب فالمبالغ المالية المخصصة لذلك هي بالعملة الصعبة، بلغت سنة ١٩٧٧ حوالي (٣٠,٣٦) مليون دينار من بينها (٤) ملايين مخصصة لديوان المطبوعات الجامعية، سنة ١٩٧٨ بلغت حوالي (٣٠,٣٣) مليون دينار من بينها (٣) ملايين مخصصة للمطبوعات الجامعية.[١١]

تم التركيز في أول الأمر في ميدان النشر على **طبع الكتاب المدرسي**، حيث أسس سنة ١٩٦٢ المعهد الوطني البيداغوجي ثم أسس ديوان المطبوعات الجامعية سنة ١٩٧٣، وبدأ يبذل جهودًا معتبرة، فقد طبع في سنة ١٩٧٩ حوالي (١٢٠,٠٠٠) مجلد، حظي القراء المعربون بوجود المجلات والصحف لروائيين مثل الطاهر وطار، وعبد الحميد بن هدوقة، وشعراء مثل الأخضر السائحي، وصالح خرفي، وباحثين مثل عبد الله شريط، وعبد المجيد مزيان، وكتاب واعدين مثل الروائيين مرزاق بقطاش، وأبو العيد دودو، وشعراء مثل أبو القاسم خمار، وصالح باوية، ومؤرخين مثل أبو القاسم سعد الله، وعبد الحميد زوزو، وناصر الدين سعيدوني، وباحثين مثل حنفي بن عيسى، وعبد المالك مرتاض، والمؤلفين بالفرنسية مالك حداد، ورشيد بوجذرة، ورشيد ميموني، ومن الروائيين والشعراء قدور محمصاجي، ومولود عاشور، وظهر عدد من المختصين في علم الاجتماع مثل وديع بوزار، ونذير معروف، وعبد الغني مغربي.

ما شجع النشر أكثر حماية حقوق التأليف وهو الذي يضمن للمؤلف حقوقه المادية والأدبية،[١٢] فالمؤلف يستلم بموجب القرار

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

حقوقه المالية بمجرد صدور كتابه، وهي محسوبة على نسبة (١٠٪) من سعر الكتاب وعلى أساس (٥٠٠٠) كتاب نثرًا و(٣٠٠٠) نسخة شعرًا، إجراء آخر يرمي إلى النهوض بالمطالعة يتعلق بسعر بيع الكتاب، الذي كان يتراوح ما بين دينارين لكتب الأطفال وعشرون دينار للكتب الجامعية، وأنشأت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع خلية مكلفة بنشر الكتب الجامعية تمثل نواة ديوان المطبوعات الجامعية الذي تأسس فيما بعد، وفي إطار سياسة التعاون المشترك انطلقت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع في سياسة النشر المشترك مع منظمة اليونسكو، ودول عدة مثل بلجيكا، فرنسا، تونس، مصر.[١٣]

أشرف الوزير نفسه على إصدار **مجلة الثقافة** منذ العدد الأول في مارس ١٩٧١، وأصبحت لمدة عشر سنوات مرآة الثقافة، وجهت الشركة اهتمامها نحو طبع الدراسات التاريخية العلمية، وتم خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٧) نشر عدد معتبر من كتب تاريخ المغرب منها؛ عبد الحميد حاجيات "أبو حمو موسى"، وموسى لقبال "دور كتامة في تاريخ الدولة الفاطمية"، وأبو القاسم سعد الله مؤلفات حول العهد العثماني، ورابح بونار "عنوان الدراية للغبريني"،[١٤] ورغبةً في التخلص من تبعية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع للخارج تقرر إنشاء مركب ضخم للفنون المطبعية بالرغاية سنة ١٩٧٣، تبلغ قدرته الإنتاجية السنوية (٧) مليون كتاب، و(٧) مليون مجلة ومنشور، ولتوصيل هذه الأرقام للقارئ سعت الشركة الوطنية للنشر والتوزيع إلى تسريع عملية التوزيع والإكثار من المكتبات العمومية ونقط التوزيع، حيث في سنة ١٩٧٤ بيع (٤) ملايين كتاب، و(٨) مليون قام المعهد البيداغوجي الوطني بطبعها، وأطلقت الوزارة من جانبها عملية إنشاء (١٠٠٠) مكتبة، وصل عدد المكتبات سنة ١٩٧٦ إلى (٤٠٠) مكتبة عبر الوطن.[١٥]

كما تكفلت الدولة في المكتبة الوطنية التي تأسست في ١٣ أكتوبر ١٨٣٥، قامت بمهمة جمع الكتب والوثائق تنقلت من مكان إلى آخر إلى أن تثبت سنة ١٨٦٣ في قصر الداي مصطفى باشا، وفي سنة ١٩٥٨ نقلت إلى مبنى في شارع فرانس فانون، وللمكتبة الوطنية صدى عالمي نظرًا لحجم الكتب المحافظ عليها وعدد القراء الذين تستقبلهم، وتعد من بين أكبر المكتبات الوطنية العالمية، سواءً كان ذلك من حيث مضمونها أو من حيث التقنيات للحفاظ على الكتب من مهامها جمع وحفظ التراث الثقافي الوطني والتفتح على التراث العالمي، تشارك في تطوير الشبكة الوطنية للمكتبات والوثائق، وفي هذا الإطار تضطلع المكتبة الوطنية بتجميع الوثائق الخاضعة للإيداع القانوني وتعالجها وتحافظ عليها وتطبق التشريع المرتبط بها.[١٦]

تعالج وتحافظ وتوزع المؤلفات والوثائق المكتوبة والسمعية والبصرية الصادرة عبر التراب الوطني، وتجمع المخطوطات والقطع النقدية والأوسمة والوثائق النادرة والثمينة ذات الأهمية الوطنية وتضبط فهرس ذلك، وكذلك الخرائط والتصاميم الموسيقية والمؤلفات الصوتية والسمعية البصرية، وتحافظ على المطبوعات الرسمية الأجنبية المحصل عليها من خلال تطبيق الاتفاقيات للتبادل الدولي، تضع تحت تصرف المستعملين الوثائق والوسائل المادية الكفيلة بتسهيل نشاطهم، تشارك في تطوير البحث وتبادر بالمشاريع وتشارك في برامج البحث التي لها علاقة بميادين نشاطها، تقوم بإعداد جرود التراث الثقافي الوطني المكتوب والمحافظ عليه في المكتبات، وتشارك في التكوين وتحسين المستوى وتجديد معلومات المكتبيين والتقنيين، وتقوم بتبادل الوثائق والمعلومات العلمية والتقنية مع المكتبات والمؤسسات العلمية الوطنية والأجنبية، وتشارك في إنجاز شبكات المطالعة العمومية وفي تنشيطها، كما تنظم الأنشطة والتظاهرات الثقافية والعلمية.

تضم المكتبة الوطنية مصالح وخدمات متعددة مصلحة السمعي البصري، مصلحة الإيداع القانوني، مصلحة التصوير الفوتوغرافي، مصلحة المكتبة المتنقلة، مصلحة المخطوطات والكتب النادرة، مصلحة المنشورات، مصلحة المنظمات الدولية، وصل عدد المكتبات سنة ١٩٧٦ إلى (٤٠٠) مكتبة عبر الوطن، وتم سنة ١٩٧٠ وضع القانون الخاص بالمكتبة الوطنية،[١٧] وهو القانون الذي زودها بشخصية مدنية واستقلالية مالية، وسمح لها أن تسير سيرًا حسنًا وتضطلع بدورها كحارسة للتراث الثقافي الوطني، وتوجد ضمن صلاحياتها مسألة تطبيق إجراءات الإيداع القانوني، ونشر ببليوغرافيا وطنية ونشر النصوص التي تعالج التراث.[١٨] تستلم المكتبة سنويًا أزيد من (١٥٠٠) كتاب تحتوي على (٩٠٠٠) مخطوط، و(٤٠٠٠) أسطوانة، يدخلها أزيد من (١٠,٠٠٠) قارئ سنويًا، سنة ١٩٧٨ بلغ عدد كتبها (٩٠٠,٠٠٠) من بينها (٢٠,٠٠٠) كتاب باللغة العربية.[١٩]

لم تكن فكرة إنشاء المكتبات العامة في الجزائر بالصورة الكاملة والواضحة لما قد تقوم به من وظائف، بل أهداف إنشائها كانت في حدود فكرة فتح فضاءات لاحتضان الشرائح الاجتماعية، ومتنفسا لها في مواكبة المستحدثات المعلوماتية ولم تكن مبنية على استراتيجية تنموية مضبوطة، رغم هذا يبقى الكتاب يظهر بشكل محتشم لا يؤثر بالقدر المطلوب ولا يساهم في إنعاش الحياة الثقافية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الطبع بالنسبة للمؤلفين، والتحجج بأن الناس لا يقرؤون، كما أن القارئ لا يبحث عن الإنتاج الوطني لخلفية صارت سائدة عنده، وتزداد الهوة إذا قارنا الكتب الوطنية بالكتب الصادرة مغاربيًا وعربيًا.[٢٠] وهو ما تخوف منه البعض نظرًا لانعدام تجاوب المستهلك في إثراء النشاط الثقافي والنقد البناء الذي يشجع على التأليف، فتصدر الكتب ولا تحدث ضجة ولا تثير انتباه، وكأن ذلك علامة الرضا فتنسى هذه الكتب بعد صدورها، ولا تثير الجدل أو النقاش لتبقى حبيسة الرفوف أو في متناول الدارسين بعيدة عن الطبقة الشعبية، هذا هو سر البطء الذي يستغرقه إنتاجنا الثقافي والفكري بل ركوده وجموده وانغلاقه

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

على نفسه، لأنه لا يملك أدوات لإعادة القراءة والدراسة، فالمناخ الفكري لا يترك المجال واسعًا لإثراء النقاشات.

خاتِمَة

كثيرةٌ هي الأسباب التي أدت إلى تراجع وضعف المقروئية في وسط المجتمع، غير أن المتتبعين للشأن الثقافي يؤكدون أن السبب الرئيسي لأزمة المقروئية يعود إلى غياب الإرادة السياسية لدعم وتشجيع الكتاب، فيما يشير البعض إلى إهمال الأسرة لدورها الأساسي والمتمثل في غرس ثقافة المطالعة والبحث في روح الطفل، فالقطاع المهم المحفز على القراءة هو القطاع الثقافي، لكن وللأسف الشديد لم نوفق في بناء مشروع ثقافي منسجم، فالثقافة عندنا مجرد عملية تنشيط عشوائية لم تتحول إلى فعل قوي ومؤثر بإمكانه تغيير المجتمع نحو الأفضل.

الهَوامِشُ:

(١) الحبيب المبروك: "**منزلة الكتاب في سياق التحولات التكنولوجية الراهن**"، مجلة الحياة الثقافية، ع١٤٠، تونس: ٢٠٠٢، ص ١٨.

(٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: **الثقافة وقضايا النشر والتوزيع في الوطن العربي**، تونس: ١٩٩٢، ص٦١.

(٣) محمد السعيدي: "**مشكلة المقروئية عندنا**"، الخبر الأسبوعي، ع ٥٧٩، ٣١ مارس ٢٠١٠، ص ٢٤.

(٤) الحبيب المبروك: المرجع السابق، ص١١.

(٥) أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج ١٠، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٢٠.

(٦) الحبيب المبروك: المرجع السابق، ص ٣٠٤.

(7) Ahmed Taleb Ibrahimi: *Mémoire d'un Algérien*, tome 1et 2 "La passion de bâtir" (1965-1978), Casbah édition, Alger, 2008. p.416 .

(٨) المكتبة الوطنية الجزائرية: **لمحات تاريخية عن نشأة المكتبة الوطنية**، ص.١٧.

(9) Ahmed Taleb Ibrahimi: Op.cit., pp.142.

(10) Ibid, p.143.

(11) Ibid, p.142.

(١٢) صدر الأمر في ٣ أبريل ١٩٧٣ والأمر ٢٥ جويلية ١٩٧٣ جاء فيهما: «ضمان المصالح الأدبية والمادية لمنتجي الأعمال الفكرية، وضمان حماية الأعمال التي تنتمي إلى التراث التقليدي والفلكلور الجزائري، وأعمال مبدعين وطنيين في المجال العمومي».

(13) Ahmed Taleb Ibrahimi: Op.cit., p.142.

(14) Mahmoud Bouayed : *Dix ans de production, intellectuelle en Algérie 1962-1972*, publication de la biliothéque national, S.N.E.D, Alger, 1974, p.16.

(15) Ahmed Taleb Ibrahimi: Op.cit., p.44.

(١٦) المكتبة الوطنية الجزائرية: المرجع السابق ص١٧.

(١٧) بناء المكتبة الوطنية يرجع إلى سنة ١٩٥٤، اشتملت خلال فترة الثورة على مكتبة شمال إفريقيا التي تحتوي على كل ما يهم المنطقة، ومكتبة الإعارة وخدمات المطالعة، وألحقت بها المكتبة الموسيقية، الميكروفيلم والنسخ والمعارض، واحتوت على مخطوطات نادرة تعود إلى العهد الموحدي والعهد العثماني، انظر: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج ١٠، المرجع السابق، ص ٤٢٤.

(18) Ahmed Taleb Ibrahimi: Op.cit., p.156.

(19) ***Sid Ahmed Baghli**: Aspects de la **politique** culturelle* de l'**Algérie**, **Unesco**, Paris, 1977 *p.57* .

(٢٠) محمد السعيدي: المرجع السابق، ص.٢٤.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449